

واقع البحوث والدراسات في العالم العربي

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 9 يناير 2022

بقلم: الدكتور زكريا الخنجي

يقول المفكر حامد عمار في كتابه (تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر) الصادر في عام 2013 "فنحن نعيش في زمان أياً كانت تسميته لا نتحدد مقومات البقاء والتميز فيه بالاقتصار على قوة السلاح أو امتلاك الثروة، وإنما نتحدد قبل هذا وذاك بامتلاك مفاتيح المعرفة، والقدرة على إنتاج المعرفة، وعلى خلق الثروة، لقد غدت المعرفة قوة، والقوة معرفة، ولم يعد معيار التقدم الحقيقي في تواصله واستدامته مكتفياً بما هو متبع اقتصادياً من مقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنما يفضلته ويتميز عنه ما يعرف بمعيار الرصد أو المخزون القومي المعرفي ونموه".

ويقول يوسف عبدالغفار عبدالله (2013) "إن أهم أدوات التقدم مرهونة بالتقدم في مجال البحث العلمي، والتجارب العالمية تؤكد ذلك، وإن لم يتم هذا الاهتمام بالبحث العلمي؛ فإن العالم العربي سيبقى في منطقة التقليد والاستهلاك، ولن يصل لمستوى القياس العالمي بالتغني في وسائل الإعلام برقي الجامعات وأحجامها وأعدادها، بل بالفعل الحقيقي، والمنجز المتحقق على أرض الواقع"، وفي مكان آخر من نفس الكتاب يقول "إن المجتمعات العربية ما زالت غير قادرة على التعاطي مع إنتاج المعرفة على الوجه الكافي واللازم رغم مقوماتها المادية والمهدورة".

وفي بحث بعنوان (البحث العلمي في الوطن العربي) لعدد من الباحثين، يقول البحث "وبالنظر إلى واقع البحث العلمي العربي، فإنه يتسم بانخفاض حجم الإنفاق عليه، حيث يتدنى حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير دون الحد المقبول عالمياً (1%) من الدخل القومي الإجمالي. وهذا يؤدي إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث، وانخفاض الإنتاجية العلمية في الوطن العربي".

ويعلق عبداللطيف حيدر (2015) "ومن أجل ذلك، فإن الدول العربية، ممثلة بوزارات التعليم العالي ومؤسساتها التعليمية، مطالبة اليوم بإعادة هيكلة البحث العلمي، بهدف رسم سياسات وطنية للبحث والتطوير، واتخاذ قرارات جريئة تجعل البحث العلمي مؤثراً وفاعلاً في مختلف جوانب الحياة".

ويواصل إدريس الكاميري (2019) الحديث في نفس الموضوع فيقول "حيث يعد البحث العلمي أحد الركائز الأساسية في عمل الجامعات لتحقيق أهدافها؛ وتستند عليه العملية التعليمية في مجالات التدريس والتفكير الإبداعي والتواصل العلمي بين الباحثين، كما يعد أحد المؤشرات الأساسية الدالة على رقي وتطور الجامعات عند التنافس فيما بينها بما يقوم به الأساتذة المدرسون ومراكزها البحثية من نتاج علمي؛ ولأجل ذلك اعتمدت الجامعات مختلف الاستراتيجيات في تشجيع الأساتذة على التأليف والنشر العلمي بكل أشكاله وفي مختلف تخصصاتهم".

في بحث نشر في يونيو 2020 للباحث خليل محمد الخطيب بعنوان (واقع البحث العلمي في الوطن العربي (2008 – 2018)، يقول: بلغ حجم الإنتاج العلمي العربي المنشور في (ISI)، للفترة (2008 – 2018) ما يقارب (410,549) بحثاً وورقة علمية، حصلت السعودية على المرتبة الأولى عربياً وبنسبة (25%)، تليها مصر في المرتبة الثانية وبنسبة (24%)، ثم تونس في المرتبة الثالثة وبنسبة (11%)، فالجزائر رابعاً وبنسبة (8%)، ثم المغرب خامساً وبنسبة (6%).

ويُعد مجال الهندسة الكهربائية والإلكترونية أكثر المجالات نشرًا، وتصدر قائمة المجالات في (16) دولة عربية، وهي: السعودية ومصر وتونس والجزائر والمغرب والإمارات والأردن وقطر ولبنان والعراق والكويت وعمان والسودان وفلسطين وليبيا والبحرين .

تصدر مجال علم الزراعة في سوريا، وعلم المواد في اليمن، والأمراض المعدية في كل من: موريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر، والصحة المهنية والبيئية العامة في الصومال.

لم يشكل إنتاج خمس دول عربية أي أرقام تذكر، وهي مرتبة: اليمن، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، جزر القمر، حيث كانت نسبة الإنتاج لكل دولة أقل من (1%) من مجموع الإنتاج العربي.

ولتسليط الضوء أكثر على سبب الفجوة المعرفية بين العرب وغيرهم – كما يشير الباحث يوسف عبد الغفار (2013) – فإنه يذكر التالي: إن مجموع

إنفاق العالم العربي على البحث العلمي حوالي مليار وسبعمائة مليون دولار سنوياً، بما يعادل إنفاق جامعة هارفارد الأمريكية لوحدها، في حين أن إسرائيل تنفق سنوياً حوالي ستة مليارات دولار، فإذا كانت الأردن قد أنجزت (1203) من البحوث العلمية عام 2005، ومصر (3459) بحثاً، وسوريا (224) بحثاً، فإن أيرلندا لوحدها قد أنجزت (14928) بحثاً متخصصاً في مختلف العلوم والتخصصات التطبيقية، ذلك يعني وجود إرادة حقيقية لتطوير القدرات والامكانيات التعليمية في أوروبا وأمريكا واليابان وغيرها، ومن ناحية، وعدم وجودها في العالم العربي من ناحية أخرى. ويوجهنا سيد عاشور أحمد (2013) لمعرفة الفجوة المعرفية بين الجامعات العربية والأجنبية، بإلقاء نظرة على الرصيد التراكمي في النشر العلمي للجامعات الدولية الرائدة، حيث يتضح مدى الجهد الذي بذلته هذه الجامعات إلى العالمية، فقد بلغ الرصيد التراكمي لبحوث جامعة هارفارد (320000) بحثاً، و(230000) بحثاً لجامعة ستانفورد، و(179000) لكامبردج، و(153000) لأكسفورد، وعلى مستوى الجامعات الآسيوية فقد بلغ الرصيد التراكمي لجامعة طوكيو أكثر من (240000) بحثاً، و(120000) بحثاً لجامعة سيول الوطنية، و(83000) لسنغافورة الوطنية، و(45000)، لجامعة طهران، و(25000) بحثاً لجامعة إسطنبول.

وفي بحث بعنوان (معيقات البحث العلمي في الوطن العربي) صدر عام 2019 لعدد من الباحثين يتضح أن من الصعوبات والتحديات المتعلقة بالبحث والنشر العلمي في المنطقة العربية ما يتعلق بالأمية

التكنولوجية: حيث يعاني بعض الباحثين العرب مسألة الأمية التكنولوجية، وعدم قدرتهم على استخدام الحاسوب والإنترنت بفعالية، وذلك لعدم امتلاك بعضهم للمهارات اللازمة في هذا المجال، لذلك يعتمد هؤلاء على زملاء لهم للقيام باسترجاع المعلومات المطلوبة أو على أمناء المكتبات. كما تعاني معظم الجامعات العربية من البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية فضلاً عن وجود فجوة بينهما وبين مشاركتها في المجتمع لعدم وجود جهاز يمكنه نشر البحوث الجامعية والتعريف بها في المجتمع لتحقيق أقصى استفادة منها.

وفي دراسة نشرت عام 2006 لمنظمة اليونسكو تبين أن نسبة الانفاق في العالم العربي من الانفاق العالمي على البحث العلمي بلغت (0.2%)، وتتفوق إسرائيل (0.7%)، أي أربعة أضعاف العالم العربي لدولة لا يصل عدد سكانها 5% من العالم العربي، وزاد انفاق الصين إلى (8.7%)، وتجاوز لأول مرة ألمانيا وبريطانيا، وتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية (35%)، كما أشارت الدراسة إلى أن نسبة عدد الباحثين العلميين لكل مليون شخص من السكان بلغت في الوطن العربي (136) باحث، مقارنة مع (1395) باحث في إسرائيل، و(2439) باحث في الاتحاد الأوروبي، و(4374) باحث في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصدر البنك الدولي تقريره السادس لسنة 2008 وأطلق في عمان والمتعلق بالتعليم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، حيث يشير التقرير إلى عدم تمكن هذه الدول من قطع شوط التطور وازدياد

الفروقات بينها وبين باقي الدول النامية الاخرى، ويشير التقرير إلى انخفاض نسبة الأبحاث والمنشورات العلمية لتشكّل ما مقداره (0.07%) فقط من الإنتاج العالمي". وباستقراء واقع هذه النصوص نجد أن البحث العلمي يعاني من شح الموارد ونقص التمويل، هو أحد الأسباب الرئيسية لضعف البحث العلمي العربي بشكل عام.

وقد يجد الكثير منا استنكاراً للاهتمام والتركيز على موضوع البحوث والدراسات، وذلك بسبب عدم معرفته حقيقة أهمية البحث والمعرفة في المجال الإنساني، إذ أن الكثير منا يعتقد أن البحوث والدراسات ما هي إلا وسيلة لترقية أساتذة الجامعة فقط، وهي غير موصولة بالمجتمع، وهذا اعتقاد خاطئ، إذ يمكننا إيجاز أهمية للبحث العلمي بالنسبة للمجتمع في النقاط التالية:

1. أداة لبناء المعرفة وتسهيل التعلم.
2. يوفر فهماً متعمقاً لمختلف القضايا ويعزز الوعي العام للمجتمع.
3. المساعدة في تحقيق الريادة في الأعمال.
4. طريقة لدحض الأكاذيب ودعم الحقائق.
5. وسيلة للبحث عن الفرص وتحليلها واغتنامها.
6. غرس بذور حب القراءة والكتابة والتحليل ومشاركة المعلومات القيمة.
7. تغذية العقل، وتعويدته على ممارسة النقد والتحليل.
8. رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع مما يساهم في تطويره.

9. نمو المجتمع اقتصادياً مما يُحقّق رفاهية أفرادهِ .
10. حلّ المشكلات على كافة المستويات الاقتصادية، والسياسية، والصحية، وغيرها .
11. إيجاد تفسيرات للظواهر الطبيعية والتنبؤ بها .
12. تتبّع الإنجازات الفكرية للإنسان في مختلف المجالات.

هذه الأمور وغيرها تدعوننا وتدعو الحكومات العربية لتبني فكرة البحوث والدراسات، وخاصة البحوث التطبيقية تلك التي تمس واقع المجتمع وتلبي احتياجاته الأساسية، وبالذات الجوانب الاقتصادية التي أصبحت اليوم من الأمور الحياتية المهمة في ثقافته الاستهلاكية، بالإضافة إلى الكثير من الأمور المتعلقة باتخاذ القرارات السياسية والصناعية والإنتاجية مبنية بطريقة أو بأخرى على نتائج دراسات وبحوث معمقة، كما أن قراءة المستقبل، والتنبؤ بأزماته، ومتغيراته، والاستعداد له، لا يتم ذلك إلا من خلال الدراسات الاستشرافية المستقبلية، بالاعتماد على أساليب علم المستقبل، ومنهجيات البحث العلمي.

فهل يمكننا في العالم العربي أن نعيد تفكيرنا في ذلك ؟